

العوامل المؤثرة خارج سيطرة المشروع

عبد السلام سعدي

أستاذ محاضر

معهد العلوم الاقتصادية

جامعة الجزائر

لأجهزة معالجة الشروع بعزل عن البيئة التي سوف ينشأ فيها ويتفدى منها وبغذها وعلية اختيار الشارح معقدة ويزداد التعقيد كلما ازداد تطور الاقتصاد ولا شك أن وظيفة جهاز التخطيط سوف تزداد تعقيدا كلما قطع الاقتصاد أشواطا بعيدة في النمو والتطور

لقد وجدت من النسب التمييز بين العوامل الواقعة خارج سيطرة الشروع والعوامل الواقعة ضمن سيطرة الشروع علما أن هذا التمييز مفروض لأغراض تحليلية فقط.

نالمومل التي سوف تتلومها في هذا البحث : هوية الشروع أي حجمه وعمره سوق العمل طبيعة ونوع التروج والوأسات النظرية وقد اختلفت هذه العوامل خارج سيطرة الشروع

هوية المشروع: الحجم، العمور

فما هو دور حجم المشروع؟ وبالنسبة لبعض الاقتصاديين ان دور حجم المشروع يتروكز بتمركز نشاطات المشروعات المتشابهة و يتراوح التركز من صفر الى مائة بالمائة هذ او قد اظهرت الدراسات الميدانية علاقات احصائية هامة بين مؤشري التركز التشغيل وحجم الانتاج كما ان هناك علاقات احصائية هامة بين التركز و انتاجية العمل اما بالنسبة لاقتصاديين آخرين فالعلاقة بين حجم المشروع وهيكلته التشغيل غير واضحة الا ان مايلفت النظر هو العلاقة بين القيمة الفردية وهيكلته الكفاءات حيث ابرزت علاقة بين نسبة المديرين و الانتاجية فكانت النتيجة للدراسة الميدانية: ان تلك النسبة تنخفض في المشروعات من حجم معين و تزداد في المشروعات الكبرى.

مختلفة سواء كان تاريخ بدء العمليات او اعمار العاملين الا اننا لايفيدنا بشيء، خاصة وان ما يهتمان هذا الموضوع هو التنظيم الداخلي للمشروع وانعكاسه على هيكلته الكفاءات ومن هذه الزاوية يمكن فهم دور تاريخ المشروع، حيث يلقي الضوء على طبيعة مراكز العمل الموجودة، فحين لنا ان المقياس الفعلي لعمر المشروع هو استعمال الوسائل الحديثة للادارة، فمقدار ما يتحسن المشروع بضرورة اللجوء الى اساليب حديثة يستطيع المشروع ان يحدد طبيعة هيكلته للكفاءات، فاذا انبىن مثلا ضرورة التخطيط، كانت النتيجة خلق الوظيفة داخل المشروع

طبيعتونوع المنتج

قد نتساءل لماذا طبيعة المنتج بحد ذاته يخضع لقرارات الادارة؟ الا ان الطابع الخارجي يأتي عن الطلب على المنتج نفسه والسؤال الذي يخرج على سيطرة المشروع. لقد ظهرت الدراسات الميدانية في لبنان ان طبيعة المنتج ونوعه مرتبطان به لطلب على المنتج من جهة وبتدرجات التمييز الموجودة في هيكلته التشغيل، و بمعنى اخر كلما زاد الطلب على المنتج زاد ميل المنتجين الى تمييط الانتاج

وبالتالي على المنتج خفض الميل نحو التمييز في الانتاج و بالتالي يخف التمييز في هيكلية التشغيل .

سوق العمل

ان اي دراسة للسوق يفترض ان تعالج فيها دراسة العرض والطلب ، الا ان فيما يتعلق بدراسة العمل يقضي البحث على دراسة عرض العمل ، و السبب يعود لكون الطلب على عامل انتاج طلبا مشقا ، فدراسة الطلب على عامل العمل تم بدراسة الطلب على المنتج الا ان هيكلية التشغيل في المشروع تتأثر بطبيعة الطلب على المنتج نفسه ، و بالتالي يمكن الاستنتاج : ان الطلب على عامل العمل هو قرار داخلي للمشروع ، بينما عرض العمل خارج عن سيطرة المشروع . و اول ما يلفت الانتباه في عرض العمل ، هو نوع العمل ، حيث يعطي فكرة عن تكوين وتركيب هيكل العاملين كما انه جها اخرى ينعكس النوع على هيكلية التشغيل ، و هيكلية الوظائف . وقد اظهرت الدراسة الميدانية في المؤسسات التابعة للسودان ان انواع العاملين جيد و ان المشروعات لا تشكو من قلّة يد عاملة ماهرة ، فالعامل الجزائري يتكيف بسرعة مع العمليات الفنية الا انه لا يرغب في تعميق معرفته لعدة اسباب نفسية : كالزيادة بالثقة و الغرور ، الخ والنتيجة هي عدم تمكن العامل من التحرك عموديا ، مما ادى الى ندرة نوع معين من العمال . اما فيما يتعلق بالعاملين الاداريين (او الفنيين) فهناك فيض في العرض في بلادنا حيث ان متخرجي الجامعات لا يجدون الوظائف الملائمة فيضطرون الى الهجرة (او الاسباب هنا عديدة) الا انه لا بد لنا من تحديد دور عرض العمل في هيكلية التشغيل و السوظائف في المشروع فالعرض يؤثر في هيكلية التشغيل ، بمقدار ما هنالك من تكامل بين مختلف عناصر الهيكل ، من هذه الزاوية نستطيع ان نفهم تأثير عرض العمل في نوعية تركيب فئة معينة من العاملين .

المؤسسات

البيئية المؤسسية تؤثر تأثيرا غير مباشر في هيكلية التشغيل ، فالتشريع الذي يشجع التصنيع عن

نستطيع ان نفهم تأثير عرض العمل في نوعية تركيب فئة معينة من العاملين .

الوحدات

البيئات المؤسسية تؤثر تأثيراً غير مباشر في هيكلية التشغيل ، فالتشريع الذي يشجع التصنيع عن طريق تسهيل استيراد المعدات يؤدي حتماً الى طلب تأهيل العاملين لصيانة تلك المعدات وبالتالي يخلق احتياجات لكفاءات جديدة . كذلك الامر بالنسبة لاستعمال الحاسبات الالكترونية مثلا وتشريع اخر يرفع التعريفات الجمركية يؤدي الى زيادة في استيراد المواد الاولية . وبالتالي الى تشجيع الطلب والى ضرورة تنميط الانتاج ما يخلق ايضا احتياجات لكفاءات جديدة . اما فيما يتعلق بالتشريع العمالي فمن الواضح ان تنظيم علاقات العمل وتحرير الحد الأدنى من الاجور ينعكس على حركة سوق العمل . وبالتالي على حركة هيكلية التشغيل .

خلاصة

وجدت في هذه الجولة السريعة نحو العناصر المؤثرة في تحديد هيكلية التشغيل في المشروع او الخارجة عن نطاق ميطرة المشروع نفسه . ان الدراسات الميدانية لم تبرز أهمية حجم المشروع وعمره في تحديد الهيكلية الاجزئيا . مما يوحي بضرورة اجراء أبحاث أكثر عمقا لتثبيت النتائج الاولية علما اني قمت بشرح صفة المنهج الهيكلي التنظيمي ففي تحليل استيعاب العمل . كما تطرقت أيضا الى أهمية طبيعة المنتج ونوعه في تحديد الهيكلية حيث حجم انتاج المنتج مقترن بتنظيمه . وبالتالي بهيكلية معينة . كذلك كان الامر في عرض العمل . حيث كان العنصر أشد تأثيرا في تحديد هيكلية التشغيل وتنظيم المشروع . علما بأن عرض العمل يخضع لعدة عوامل . قد تؤثر بدورها في تحديد الهيكلية .

مراجع البحث

- 1- philipe aydalot ,theorie de la production et fonction d'apprentissage
- 2-gabriel ardant ,un plan pour le plein emploi dans les pays en voie de croissance ,revue internationale de travail
- 3- Alain diribarne ,les besoins demploi des entreprises
- 4- BIT, les besoins demploi des entreprises
- 5- Bartoli henry ,emploi et industrialisation